PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**22-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Al Masry Al Youm goes on a journey of suffering in search for medications**
PAGE:	**15**
ARTICLE TYPE:	**Drug – Related News**
REPORTER:	**Ibrahim Al Tayeb**

«المصري اليوم» تخوض معاناة «البحث عن الدواء»

اتهامات متبادلة بين «الصحة» والشركات.. والمحصلة «نقص العلاج»

كتب- إبراهيم الطيب:

رصدت «المصرى اليوم» اختفاء عدد من الأدوية فى السوق الدوائية، خلال تفقدها عددا من الصيدليات، وتصدر قائمة الأدوية التى تشهد نقصا حادا «الدومينت» لعلاج الضغط، و«هيمولين» تركيز ٧٠/ ٣٠، وحقن «بيكوزم» لمرضى السكر، و«بستونين» للشد العضلى والتصلب العضلى، وبعض أدوية علاج نزلات البرد، وأقراص «الكودارون» 200mg لعلاج اضطرابات القلب، ودواء «براكسيلين» 200mg لاضطرابات الأوعية الدموية الطرفية، و«سينميت» ٢٥٠/١٢٥ لأعراض مرض الباركنسون (الشلل الرعاش).

ولجأ بعض المرضى إلى شراء الأدوية البديلة التى غالبا تكون أعلى سعرا، بينما اضطر آخرون إلى المرور على أكثر من صيدلية للحصول على الدواء، فيما قال مدير إحدى الصيدليات إنه «نظرا لتكرار وجود النواقص يقوم تلقائيا بصرف الدواء البديل دون إخبار المريض بذلك، لأنه فى الغالب يرفض الحصول عليه باعتباره لا يحدث نفس الأثر العلاجى».

وبينما ألقت شركات الدواء المسؤولية على الدولة لعدم توفير العملة الصعبة لاستيراد المادة الخام، وعلى وزارة الصحة، لكونها لا تحرك أسعار الأدوية الخاسرة، ما يدفعها لوقف إنتاج المستحضرات لأن سعر التكلفة أعلى من سعر البيع، قالت وزارة الصحة إن بعض الشركات تحاول «لى زراعها» لتحريك الأسعار، وإنها تصدر نشرة شهرية بالأدوية الناقصة والبدائل المتاحة، مؤكدة أن الشهر المقبل سيشهد تراجعا فى أعداد النواقص.

وفى سياق تفاقم الأزمة، أصدرت وزارة الصحة بيانا صحفيا منذ يومين ردا على نقص بعض الأدوية فى السوق، خاصة لعلاج «الهيموفيليا»، نفت فيه صحة ما يتردد حول نقص عقار «فاكتور Factor88» المعالج لمرض الهيموفيليا» بالسوق المصرية، وأكدت توافره «بكميات تتجاوز الاستهلاك»، وذكرت الوزارة أنه لا توجد مستحضرات مسجلة باسم «فاكتور Factor99»، وأنه لم تتقدم أى من الشركات لتسجيله أو استيراده، ويتقصى الأمر وجدنا أنه لا يوجد عقار باسم «فاكتور ٨٨»، وإنما اسمه «فاكتور٨»، وأيضا ليس هناك عقار «فاكتور ٩٩»، وإنما «فاكتور٩» وهذا الدواء لم يدخل مصر حتى الآن.

وبالتوجه لإدارة نواقص الأدوية لمعرفة سبب نقص العديد من الأدوية، قالت الدكتورة ولاء فاروق، مدير إدارة النواقص بالإدارة المركزية للشؤون الصيدلية بوزارة الصحة، إن «هناك ٤ أسباب لظاهرة نواقص الأدوية، أولها توقف خط الإنتاج بإحدى الشركات لإجراء أعمال الصيانة والتجديد، أو أن بعض الشركات تتعرض لخسائر مادية نتيجة بيع بعض منتجاتها بسعر أقل من التكلفة والتصنيع، أو وجود مشكلة عالمية فى الحصول على المواد الخام اللازمة للتصنيع، والسبب الأخير هو عدم التزام الشركة بقواعد التصنيع الجديد، ما تسبب فى قيام الوزارة بإغلاق خط الإنتاج لحين التزام الشركة بالمعايير المتبعة». وأضافت لـ«المصرى اليوم» أن إدارة النواقص تتابع الأدوية الناقصة وترصد فى نشرة شهرية أسماءها والبدائل المتاحة فى الصيدليات، مؤكدة عدم وجود أى نقص فى الأدوية المنقذة للحياة والتى تشمل ٩٩ صنفا دوائيا، مثل مشتقات الدم وعوامل التجلط والألبومين البشرى وأدوية الطوارئ، مشيرة إلى اتخاذ الوزارة إجراءات صارمة للتأكد من تواجد تلك الأصناف وعدم حدوث أى نقص بها، كما تشترط على الشركات المنتجة لها عدم تصديرها إلى الخارج إلا بعد تغطية احتياجات السوق المحلية، بما يعادل استهلاك ٦ أشهر مقبلة.

وأشارت إلى «أن منظمة الصحة العالمية وهيئة الأدوية الأمريكية لا تطلق وصف النواقص إلا على الأدوية التى ليست لها أى مثائل أو بدائل بالسوق ولا تؤثر مباشرة على حياة المريض ومن ثم لا يمكن إطلاق وصف نواقص على المكملات الغذائية، مؤكدة أن الوزارة خصصت رقم ٢٥٣٥٤١٥٠ لتلقى الشكاوى من المواطنين بشأن الأدوية الناقصة وتتحرك فورا وتتواصل مع الشركات المنتجة لها لمعرفة سبب التوقف عن الإنتاج». وتابعت أن «عدد الأدوية الناقصة فى الصيدليات بسبب توقف الشركات عن إنتاجها نتيجة الخسائر المالية التى تتعرض لها، يصل عددها لـ ٨ أدوية فقط من إجمالى ٢٠٠ صنف دوائى، تشملها نشرة الأدوية الصادرة عن شهر نوفمبر الماضى»، مؤكدة أن قضية تحريك أسعار الأدوية ليست بسيطة وتخضع للعديد من الاعتبارات والدراسات التسعيرية التى تقوم بها إدارة التسعير، بالإضافة إلى حالة الرفض المجتمعى لتحريك أسعار أى أدوية فى الوقت الراهن. وكشفت عن قيام بعض الشركات الراغبة فى زيادة أسعار منتجاتها إلى التوقف عن إنتاج عدد من المستحضرات وإطلاق شائعات اختفاء الأدوية المنقذة للحياة، فى محاولة منها لدلى ذراع» الحكومة وإجبار وزارة الصحة على قبول زيادة أسعارها من خلال «محاولات تهييج الرأى العام»، مؤكدة أن الوزارة تتعامل بكل حسم ولا تسمح لأحد بلى ذراعها»، فلو ثبتت أحقية تلك الشركة فى زيادة السعر تحاول قدر الإمكان مساعدتها، وحال عدم أحقيتها وتوقفها عن الإنتاج يتم سحب الترخيص منها وإعطائه لشركة أخرى.

الصيدليات تعانى نقصاً فى بعض الأدوية